المرصد السادس

في البرهان[1] وأحواله ومشاركاته مع الحد والمغالطات وضوابط

وفيه ستة تلويحات:

التلويح الأول: في المطالب

---

(١) البرهان هو الحجة الفاصلة البيّنة، يقال برهن يبرهن برهنة، اذا جاء بحجة قاطعة للدد الخصم، وبرهن بمعنى بيّن، وبرهن عليه اقام الحجّة، وفي الحديث: الصدق برهان، البرهان هنا الحجّة والدليل.

والبرهان عند الاصوليين ما فصل الحق عن الباطل، وميّز الصحيح من الفاسد، بالبيان الذي فيه (تعريفات الجرجاني). اما عند الفلاسفة فهو القياس المؤلف من اليقينيات سواء كان ابتداء وهي الضروريات او بواسطة وهي النظريات (تعريفات الجرجاني).

قال (ابن سينا): «البرهان قياس مؤلف من يقينيات لانتاج يقيني» (النجاة، ص ١٠٣). والحد الاوسط في هذا القياس لا بد من أن يكون علة نسبة الاكبر الى الاصغر. فاذا اعطاك علة اجتماع طرفي النتيجة في الذهن فقد سمي برهان الإن، واذا أعطاك علة اجتماع طرفي النتيجة في الذهن والوجود معا سمي برهان اللم. قال ابن سينا: «البرهان المطلق هو برهان اللم وبرهان الإن. اما برهان اللم فهو الذي ليس انما يعطيك علة اجتماع طرفي النتيجة عند الذهن والتصديق بها فقط حتى تكون فائدته ان القول لم يجب التصديق به، بل يعطيك ايضا مع ذلك علة اجتماع طرفي النتيجة في الوجود» (النجاة، ص ١٠٣)، «واما برهان الان فهو الذي يعطيك علة اجتماع طرفي النتيجة عند الذهن والتصديق» بها لا غير (النجاة، ص ١٠٤).

والقدماء لا يطلقون لفظ البرهان إلا على الاستنتاج العقلي أي على الاستنتاج الذي تلزم فيه النتيجة عن المبادي اضطرارا. أما المحدثون فيطلقون هذا اللفظ على الحجة العقلية والحجة التجريبية معا. والمقصود بالحجة التجريبية الحجة التي تستند الى التجارب والأشياء والحوادث، كحجة الأستاذ الذي يبرهن على صحة القانون العلمي باقامة التجارب في الصف، أو كحجة المحامي الذي يثبت صحة دعواه بابراز بعض المستندات، أو تبيين بعض الحوادث.

وأكمل أشكال البرهان، البرهان الرياضي، لأنه استنتاج مؤلف من يقينيات لإنتاج يقيني. وينقسم الى برهان التحليل، وبرهان التركيب. [المعجم الفلسفي ١/٢٠٧]

من المطالب المهمة مطلب:

هل الشيء موجود؟ ويسمى (هل البسيط).

أو هل هو بحال كذا؟ مما مع ما وراء الوجود، ويسمى (هل المركب).

ومنها مطلب (ما الشيء) يطلب به ماهية الشيء وحقيقته إن عرف وجوده؛ فإن المقول عليه أنه حقيقة عند الوجود يسمى قبل ذلك: مفهومًا، ولا يقال له: حقيقة، وإياه نعني إذا قلنا: الحقيقة تفهم بدون الوجود.

وقد يطلب بما مفهوم الاسم ولدى الوجود يصير المفهوم بعينه حدًّا أو رسمًا، و (ما) الطالبة لمفهوم الاسم تتقدم على هل البسيط والطالبة للحقيقة تتأخر عنه.

ومنها (مطلب أيّ) ويطلب به تميز الشيء عن غيره.

ومنها (مطلب لم) ويطلب به علة نسبة حدي النتيجة في نفس الأمر أو علة التصديق وهو الأوسط ويتأخر عن هل بالمرتبة.

وههنا مطالب أخرى مثل: (كيف)، و(أين)، و(متى)، وقد تغني عنها (أي) ولكن الأمهات أربع اثنتان تصوريتان وأخريان تصديقيتان.

التلويح الثاني
في برهان إن[١] وبرهان لم[٢]

اعلم أن البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية، والأوسط في البرهان إما أن يكون علة لنسبة حدي النتيجة عينًا وذهنًا ويعطي اللمية في نفس الأمر وفي التصديق ويسمى (برهان لم).

أو علة للنسبة في الذهن فقط، أي يعطى اللمية للتصديق وأنية الحكم دون لمية نفس الأمر، ويسمى (برهان إن) سواء كان الأوسط معلول النسبة كما في قولنا: هذا خشب محترق وكل خشب محترق مثلًا فقد مسته النار فهذا مسته النار، وفي (برهان لم) كان الأوسط مساس النار والاحتراق هو الأكبر ولم يكن معلولها ولا علتها كما إذا كان الأوسط والأكبر متلازمين معلولي علة واحدة كقولنا: كل إنسان ضاحك وكل ضاحك كاتب.

و(برهان لم) لم يشترط أن يكون الأوسط فيه علة للأكبر بل لوجوده في الأصغر وإن كان معلوله كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم.

---

(١) برهان إن: إنّ الحدّ الأوسط إن كان هو السّبب في نفس الأمر لوجود الحكم، وهو نسبة أجزاء النّتيجة بعضها إلى بعض كان البرهان برهان لمّ... وإن يكن كذلك، بل كان سببا للتّصديق فقط، فأعطى اللّميّة في التّصديق، ولم يعط اللّميّة في الوجود فهو المسمّى برهان إنّ. (الإشارات والتّنبيهات/ ٦٢)

(٢) برهان لمّ: ربّما كان القياس الّذي يبرهن به وجوده (الشّيء) يعطي مع علم وجوده، سبب وجوده، وربّما أعطى وجوده فقط، فيحتاج حينئذ إلى قياس آخر يعطى بعد ذلك، سبب وجوده. فالبرهان الّذي يعطى اليقين بوجوده فقط يعرف ببرهان الوجود، والّذي يعطى علم الوجود، وسبب الوجود معا يسمّى برهان الوجود، ولم هو. وهو البرهان على الإطلاق. (الحروف/ ٢٠٤) إنّ الحدّ الأوسط إن كان هو السّبب في نفس الأمر لوجود الحكم وهو نسبة أجزاء النّتيجة بعضها إلى بعض كان البرهان، برهان لم. (الإشارات والتّنبيهات/ ٦٢)

التلويح الثالث

في أجزاء العلوم وشرائطها وتناسب موضوعاتها

وأجزاء العلوم موضوعات ومبادئ ومسائل.

موضوع كل علم[١] ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية مثل المقدار للهندسة والعدد للحساب. ونعني بالذاتي ما يلحق الموضوع من ذاته وماهيته مثل ما يلحق الكم من المساواة والمناسبة والعدد من الزوجية والفردية والحيوان من الصحة، والسقم وفطوسة الأنف كما ضرب به المثال، فما يلحق باعتبار أمر أخص كالكتابة اللاحقة بالحيوان بتوسط الإنسان فليس بذاتي؛ لأن الأخص خارج، وما يلحق بتوسط الأمر الأعم إن كان غير ذاتي بالمعنى الأول كلحوق الحركة بالأبيض فهو غير ذاتي، وإن كان الوسط ذاتيًا بالأول فذاتي.

وأما المبادئ[٢] فهي الحدود للموضوعات وأجزائها وأعراضها الذاتية للتصور، والمقدمات التي منها يؤلف البرهان، كانت واجبة القبول أو مسلمة على سبيل حسن

---

(١) موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية؛ وتوضيحه أن كمال الإنسان بمعرفته أعيان الموجودات من تصوّراتها والتصديق بأحوالها على ما هي عليه بقدر الطاقة البشرية، ولمّا كانت معرفتها بخصوصها متعذّرة مع عدم إفادتها كمالا معتدّا بها لتغيّرها وتبدّلها أخذوا المفهومات الكليّة الصادقة عليها، ذاتية كانت أو عرضية، وبحثوا عن أحوالها من حيث انطباقها عليها، ليفيد علمها بوجه كلّي علما باقيا أبد الدهر. ولمّا كانت أحوالها متكثّرة وضبطها منتشرة مختلفة متعسّرا، اعتبروا الأحوال الذاتية لمفهوم مفهوم، وجعلوها علما منفردا بالتدوين وسمّوا ذلك المفهوم موضوعا لذلك العلم، لأن موضوعات مسائله راجعة إليه، فصارت كلّ طائفة من الأحوال المتشاركة في موضوع علما منفردا ممتازا في نفسه عن طائفة أخرى متشاركة في موضوع آخر، فجاءت علومهم متمايزة في أنفسها بموضوعاتها؛ وهذا أمر استحساني إذ لا مانع عقلا من أن يعد كل مسئلة علما برأسه ويفرد بالتعليم، ولابدّ من أن تعد مسائل كثيرة غير متشاركة في موضوع واحد علما واحدا ويفرد بالتدوين، فالامتياز الحاصل للطالب بالموضوع إنّما هو للمعلومات بالأصالة، وللعلوم بالتبع. [كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٨]

(٢) أمّا المبادئ فهي التي تتوقّف عليها مسائل العلم، أي تتوقف على نوعها مسائل العلم، أي التصديق بها إذ لا توقّف للمسئلة على دليل مخصوص؛ وهي إمّا تصوّرات أو تصديقات. أمّا

الظن أو على سبيل التشكك ليبين. والمبادئ التي هي غير المقدمات الواجبة القبول تسمى أوضاعًا، ويخص المسلمات على سبيل حسن الظن بالأصول الموضوعة، ويصدّر العلم بالمبادئ.

وأما المسائل[1] فهي القضايا التي تُطلب نسبة بعض أجزائها إلى بعض في ذلك العلم، ومحمولات المقدمات لابد وأن تكون ذاتية ولو بالمعنى الثاني، وأوليّة أي لا يكون لها في نفسها وسط أعم ولا أخص، والجسمية لحقت بالإنسان بتوسط الحيوان

=

التصورات فهي حدود الموضوعات، أي ما يصدق عليه موضوع العلم لا مفهوم الموضوع كالجسم الطبعي، وحدود أجزائها كالهيولى والصورة وحدود جزئياتها كالجسم البسيط، وحدود أعراضها الذاتية كالحركة للجسم الطبعي، وخلاصته تصوّر الأطراف على وجه هو مناط للحكم. [كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم١/١٣]

(١) أمّا المسائل فهي القضايا التي يطلب بيانها في العلوم وهي في الأغلب نظريات، وقد تكون ضرورية فتورد في العلم إمّا لاحتياجها إلى تنبيه يزيل عنها خفاءها، أو لبيان لمّيتها، لأن القضية قد تكون بديهية دون لمّيتها ككون النار محرقة فإنه معلوم الإنيّة أي الوجود مجهول اللمّية، كذا في شرح المواقف وبعض حواشي تهذيب المنطق؛ وقال المحقق التفتازاني: المسئلة لا تكون إلّا.

نظرية، وهذا ممّا لا اختلاف فيه لأحد، وما قيل من احتمال كونها غير كسبية فسهو ظاهر.

ثم للمسائل موضوعات ومحمولات، أمّا موضوعها فقد يكون موضوع العلم، كقولنا كلّ مقدار إمّا مشارك للآخر أو مباين، والمقدار موضوع علم الهيئة، وقد يكون موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا: كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان. فقد أخذ في المسئلة المقدار مع كونه وسطا في النسبة وهو عرض ذاتي، وقد يكون نوع موضوع العلم كقولنا: كل خط يمكن تنصيفه، فإن الخط نوع من المقدار، وقد يكون نوعا مع عرض ذاتي كقولنا: كل خط قام على خط فإنّ زاويتي جنبتيه قائمتان أو مساويتان لهما، فالخط نوع من المقدار، وقد أخذ في المسئلة مع قيامه على خط وهو عرض ذاتي، وقد يكون عرضا ذاتيا كقولنا: كل مثلّث فإن زواياه مثل القائمتين، فالمثلث عرض ذاتي للمقدار؛ وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا: كل مثلّث متساوي الساقين فإن زاويتي قاعدته متساويتان. وبالجملة فموضوعات المسائل هي موضوعات العلم أو أجزاؤها أو أعراضها الذاتية أو جزئياتها، وأمّا محمولاتها فالأعراض الذاتية لموضوع العلم فلابدّ أن تكون خارجة عن موضوعاتها، لامتناع أن يكون جزء الشيء مطلوبا بالبرهان، لأن الأجزاء بيّنة الثبوت للشيء، كذا في شرح الشمسية [كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ١٢]

فليست بأولية، وإن لم تحفظ الذاتية والأولية لخرجت المقدمة عن حد العلوم فتمتزج فلا اقتسام، وفي مقدمات لعلم كانت نتائج فيه لا تشترط الأولية، والضروري المورد ههنا هو بالضرورة ج ما دام ج لا، وإن لم يكن ج فإنه أعم فيشترط دوام الجيمية فصار المقول على الكل ههنا أخص منه، وهو أيضًا شرط في المقدمات وهو الأولية مع الدوام على الكل، ولا يظن أن حكمنا على الشمس والسماء جزئي، فإنك علمت أن نفس تصورهما لا تمنع الشركة.

ومقدمتا البرهان لا يجوز أن تكونا ذاتيتين بالمعنى الأول فيكون الأكبر ذاتيًا للأصغر في النتيجة فلم يتصور جزء المطلوب وصار ذاتي الشيء مطلوبًا إلا إذا كنا قد تصور لنا الشيء بلوازمه دون حقيقته كالنفس التي قد تثبت جوهريتها وهي بعد في الحقيقة غير متصورة أو تصور لنا بذاتياته ويطلب وساطة بعضها لبعض في نفس الشيء كما عرفنا جوهرية الهواء ولم نعرف لمية ذلك فيطلب سبب كونه جسمًا ببرهان لم.

فإن قيل: اعترفتم بأن المجهول لا بد له من معلوتم موصل إليه وترتيب فالأوليات ليست حاصلة لنا في بدو الجبلة فنضطر في عملها إلى معلومات فيتسلسل أو يدور، قيل إن ذلك إنما قيل فيما لا يكفي في تصديقه نفس تصوره، ولا يعين الحس ولا يكفي التنبيه.

واعلم أن اليقين هو اعتقاد أن الشيء كذا وأنه لا يتصور أن لا يكون كذا مطابقًا للأمر في نفسه، ولا يجتمع ظن وعلم على طرفي نقيض الشيء ولا على طرفه الواحد كلاهما بالفعل، بل قد يظن بالفعل ما يعلم بالقوة نقيضه كمن علم يقينًا كبرى كالحاكم أن لا شيء من الأثيريات بعنصري علمًا، ثم حكم أن الكواكب نارية لضوئها ظنًا وإنما هو لغيبة نسبة الأصغر إلى الأكبر عن ذهنه وهو داخل فيه بالقوة، أو كمن علم المقدمتين كالحاكم أن هذا بغل وكان علم أن كل بغل عاقر ولم يخطر بباله تركيب المقدمتين وآرها منتفخة البطن فحكم بأنها حبلى فظن ما علم نقيضه بالقوة فهكذا يجتمع العلم والظن بل الجهل بشيء واحد. وبهذا يحل قول القائل أنعك علمت أن كل اثنين زوج ثم الذي في يدي إن لم تعلم أنه زوج بطل حكمك الكلي، فإن حكمك على كل اثنين يتناول آحاد الاثنين بالفعل وخصوصياتها بالقوة فهي معلوماتنا من حيث إنها

جزئيات الاثنين لا من حيث إنها حصاة أو حجارة، فالخصوصيات محتاجة إلى علم آخر.

فإن قيل: إذا استحصلتم مطلوبكم بمن تعرفون أنه هو؟ ولا يخرج من سبق العلم به أو بقاء الجهل، يقال إن المجهول لو كان مجهولًا بالكلية، أو معلومًا بالكلية ما طلب فهو معلوم من وجه ومجهول من وجه، وما جهلناه نعلم جملة تخصصه بما علمناه، فإذا حصل نعلمه بهذا التخصص.

فصل

واعلم أن اختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات أو لتغاير جهاتها وإذا باين مضوعات علوم بالكلية سميت متباينة، وإذا كان موضوع علم أعم من موضوع غيره، إما بالجنسية كالهندسة التي هي فوق المجسمات، أو بإطلاق وتقييد كالكرات المتحركة التي هي تحت الكرات، يقال للأخص أنه موضوع تحت الأعم، وكذلك إن كان موضوعاهما متغايرين ولكن أحدهما ينظر في الآخر من حيث هو إعراضه الذاتية ككون الموسيقى تحت الحساب، وكل أصل موضوع في علم يبرهن عليه في غيره، والغالب في ما هو فوقه، وإن كان يتفق في ما تحته، وقد تبتنى مقدمات العالي على السافل المحتاج إليه في بيان مقدماته ولكن تتغاير جهات الافتقار فلا يدور.

والعلوم تترتب واحد فوق واحد وتحت واحد، بترتب الموضوعات، وانتهاؤها إلى الفلسفة الأولى التي موضوعها الوجود ولا أعم منه.

ولا برهان على الفاسدات لتغيرها فلا يدوم العقد بها، والبرهان في ما يدوم عقده يقينيًّا، وأيضًا هي بين محسوس حاضر وغائب محتمل الفنا فلا برهان على التقديرين إلا إذا أخذت كلية ملغاة خصوصياتها وحينئذٍ ليست منها.

والممكنات لها برهان على إمكانها دون وقوعها. والممكن الأكثري حجة موقعة للظن على الوقوع كنبات اللحية بعد البلوغ، والأوسط متانة النجار واستحصاف البشرة، دون الأقلية والمتساوية.

التلويح الرابع
في أن الحد لا يكتسب بالبرهان وكيفية الطريق إليه
وفيه إشارة إلى مشاركاتهما

والحد لا يكسب بالبرهان؛ لأنه حينئذٍ يفتقر إلى الأوسط ويكون الحد الأكبر والمحدود الأصغر، ولا بد وأن تكون الحدود متساوية إذ لو كان الأوسط أعم كان الحد المجعول أكبر أعم فلا حدية، فالأوسط المساوي كيف كان إن حمل الأكبر عليه على أنه محمول فقط فيتعدى هكذا فلا بيان للحدية وإن كان الأوسط المساوي فصلًا أو خاصة أو رسمًا أو حدًّا ناقصًا مع أنه يعود إليه الكلام، وحمل الحد عليه على أنه له أي للأوسط فلا يلزم أن يكون حد أحد هذه الأشياء حد النوع والحد التام للحد الناقص حد ناقص، وإن حمل على هذه على أنه حد لما هذه محمولاته في الحقيقة أو شوارحه، فقد صودر على المطلوب الأول ولا حاجة إلى هذه، وإن كان الأوسط حدًّا آخر تامًّا فلا حدان لشيء واحد ولا أولوية في الوساطة.

والقسمة غير نافعة بأن يقال إما أن يكون ج حدًّا أو ب إذ في الاستثناء والحصر يعود الكلام.

فإن قيل: ألستم تبرهنون على المعقولات الصرفة مثل النفس وغيرها على أنها جوهر وعلى ذاتياتها، والحد من الذاتيات وقد برهنتم عليها، فاعلم أن مثل هذه وإن كان لنا سبيل إلى معرفة بعض ذاتياتها، ومعرفة أمر به خصوصياتها لا يمكن لنا أن نحكم بأن لا ذاتي لها وراء هذا ليتم الحد.

وليس بطريق اكتساب حد الشيء عن حد ضده أيضًا كما ظن لعدم الأولوية ولعود الكلام إليه.

والاستقراء أيضًا غير مجنح بأن يقال استقرينا الكثير فكان هذا حده فإنه إن أخذ حد الجزئيات على خصوصها فلا تعدية إلى الكلي، ولكل واحد ما ليس له فلا استقراء مع أن الأشخاص لا حد لها، وإن أخذ حد نوع الجزئيات فلا حاجة إلى الاستقراء.

بل الطريق أن يؤخذ شخص واحد من النوع المطلوب حده وتعد صفاته ويرى انتهاء كل صفة إلى العالم الذي ليس فوقه عام آخر من الذاتيات ويتنزل منه على

الترتيب من غير إخلال واسطة ويرى الداخل في الحقيقة بقوانين مضت وغيره بحذف المقسمات التي تقوم وجود ما قسمته والمقولات في جواب ما هو المرتبة حتى ينتهي إلى مقول لا مقول تحته وتجمع الذاتيات فالعامة تدخل تحت الجنس وتقرن بالفصول.

فهذا هو طريق الحد وهو التركيب، والقسمة تنفع في هذا لئلا تنحذف واسطة ويتحفظ بها التقاسيم الطولية والعرضية، فإن الجسم ذا النفس تارة ينقسم إلى المتغذى وغيره وتارة إلى المتحرك بالإرادة وغير المتحرك بالإرادة فهذه عرضية.

obeikandl.com

فصل
في مشاركات بين الحد والبرهان

وقد يقع أن يتفق جوابًا ما ولم فإن أوسط البرهان قد يكون من العلل الذاتية للشيء مثاله ما إذا سئل أن القمر لم ينكسف فيقال؛ لأن الأرض توسطت بينه وبين الشمس، وكل حالة كذا توجب زوال ضوءه فتعين به الكسوف، ويسأل أن الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس، فقد قدم في الحد ما أخر في البرهان.

واعلم أن العلل الأربع، وهي الفاعلية كالنجار للكرسي والمادية كالخشب له والصورية كهيئته والغائية وهي التي لأجلها الشيء كالصلوح للجلوس عليه، الأربعة إذا حصلت حصل الشيء، والغائية والصورية إذا وجد كل منهما دل على وجود الكرسي لا بهما بل بالكل دون الآخريين. وقد تجتمع الأربع في قول شارح كقولهم أن السيف آلة صناعية منتخذة من حديدة متطاولة معروضة محددة الأطراف لجز أعضاء الحيوان في القتال، فالصناعية إشارة إلى الفاعلية وإلى الثلاثة الأخرى ما بقي.

والعلة المساوية للمعلول تؤخذ في القول الشارح له، وأقسامها الخاصة لا تؤخذ إلا في حد نوعه كالعفونة التي هي أحد أسباب الحمى لا تؤخذ في حد مطلق الحمى بل في حد نوع منها كحمى الغب، والمساوية يجوز أن تجعل أوسط لوجود المعلول أيضًا والتي هي أخص من المعلول كتكاثف الهواء بالبرد وكثرة تراكم الأبخرة اللتين هما علتا السحاب، وكل واحد أخص من مطلقة فلا يجعل إلا أوسط وجود المتخصص.

وإن اشتركت العلل المتخصصة كورق الخروع والتين والكرم التي هي أخص من سرعة الانتشار في أمر يساويه وهو انفشاش الرطوبة الماسكة وهو بتوسط أمر آخر في الكل، وهو عرض الأوراق فليجعل المساوي الأوسط.

التلويح الخامس: في القياسات المغالطية

والغلط[١] في القياس قد يقع بسبب مادته، وقد يقع بسبب صورته وقد يقع بشركة، وما هو بسبب الصورة فإن لا يكون من شكل ناتج، أو من ضرب ناتج بالإغفال عن شرائط سبقت في السواذج والمختلطات، والذي يقع بسبب المادة فإما للمصادرة على المطلوب الأول أو لأن النتيجة مساوية للمقدمة في المعرفة والجهالة فإنه ليس تبين إحديهما بالأخرى بأولى من العكس، أو لكذبها، ومع كذبها إذا أوردت في القياس فلا بد لها من مناسبة مع الصادق وذلك إما لاشتباه لفظي أو معنوي.

أما الأول: فقد يقع الاشتباه في نفس اللفظ كالألفاظ المشتركة نحو العين وقد يقع أيضًا بسبب المشابهة والمشككة، أو لاشتباه بسبب الأدوات كما يقع بسبب مصرف الربط، أو باعتبار هيئة التركيب كقولك: (غلام حسن) بالسكونين، أو بسبب صرف أو وقف وابتداء كفى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧].

والمعنوي إما أن يكون لغلط في السور كأخذ الكلي وكل واحد والكل، كل مكان الآخر، وأخذ البعض السوري مكان الجزئي الحقيقي، أو بسبب في الجهة كأخذ سوالب الجهات مكان السوالب الموصوفة بها ونحوها. أو لسبب في نفس المقدمة وهو إما بتركيب المفصل كقولنا زيد طبيب، وزيد حسن فيركب ويقال زيد طبيب حسن أو

---

(١) الغلط هو الخطأ والضلال، تقول: غلط في الأمر، لم يعرف وجه الصواب فيه، ومنه الغلط في الحساب، أو في المنطق.

ان أسباب الغلط، على كثرتها ترجع الى أمر واحد، وهو عدم التمييز بين الشيء واشباهه. وهي تنقسم الى ما يتعلق بالالفاظ، والى ما يتعلق بالمعاني واذا وقع الغلط في الاستدلال سمي ذلك الاستدلال استدلالا زائفا او كاذبا (Paralogisme) وهو مرادف للمغالطة (أي السفسطة).

والفرق بين الغلط والمغالطة في الاستدلال ان المغالطة تتضمن معنى التمويه على الخصم، على حين ان الغلط لا يتضمن ذلك.

واغلاط الاستدلال النفسية أو المتعالية (- logique ou transcendental Paralogisme psycho) عند (كانت) هي الاستدلالات الجدلية التي يزعم بعض الفلاسفة انهم يستطيعون أن يبرهنوا بها على وجود النفس من حيث انها جوهر بسيط قائم بذاته. [المعجم الفلسفى ٢/١٣٠]

تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج وفرد يفصل فيقال الخمسة زوج وهي فرد وهذا يناسب الغلط اللفظي أيضًا. أو لإيهام العكس كقولنا كل ثلج أبيض فيؤخذ كل أبيض ثلج أو بأن لا ينقل الموضوع بكليته في العكس، أو لأخذ حكم الخاص للعام للتعدية كمن رأى الحركة أنها لا يتصور بقائها زمانين فأخذ أنها كذا للعرضية ليتعدى إلى البياض فأخذ العام مكان الخاص حاكمًا بأن كل عرض لا يبقى، وهذا يقع كثيرًا، واستعمال الجدليات كلها فيما يدعي أنه قطعي مغالطة، أو لأخذ لازم الشيء مكان كمن عهدالإنسان متوهمًا ومكلفًا فظن أن كل متوهم مكلف، أو لأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كمن قال إن القاعد في السفينة الجارية متحرك، وكل متحرك لا تبقى إجزائه كل منها على مكان واحد لينتج الباطل، أو لأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس، أو أخذ الذهني مكان العيني وبالعكس، أو أخذ مثال الشيء على حكمه.

أو أخذ حكم العلة لجزئها أو جزئه لجزئها. أو للذهول عن شرائط الحمل، أو لترك الاعتبارات كمن سمع أن الكليات موجودة في الأذهان ومعدومة عن الأعيان فليست موجودة في الأعيان ولا معدومة عن الأذهان فحكم مطلقًا أنها لا موجودة ولا معدومة فغلط وغلط، فرعاية الجهات والحيثيات أمر مهم.

والغلط المناسب للصورة والمادة قد يقع بسبب اختلاف الحد الأوسط في المقدمة كقول القائل الإنسان حيوان، والحيوان جنس وإنما أخذ في الكبرى الطبيعة الحيوانية التي لا تكون في الأعيان، وتناسب المادة؛ لأنه اشتباه لفظي من الألف واللام أو نحوه في غيره، وقد يقع بسبب لفظ يشك أنه من الموضوع أو من المحمول، أو لعدم نقل الأوسط بكليته، أو بسبب اختلاف الأصغر والأكبر في المقدمتين والنتيجة.

ومن إهمال الاعتبارات ما يقال على قولنا أن صغرى الأول إذا كانت ممكنة والكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية أنه ينتقض بقولنا كل إنسان يمكن أن يكون متحركًا، وكل متحرك بالضرورة يتقوم بالحركة، فليس لنا أن نقول كل إنسان بالضرورة يتقوم بالحركة وأجيب عنه بأن الكبرى وجودية أي ما دام متحركًا مع الاعتراف بأن نتيجة الممكنة الصغرى والوجودية الكبرى ممكنة، فلو كان لهذا كان يتأتى أن يقال كل إنسان يمكن أن يتقوم بالحركة وليس كذا، وإنما الغلط؛ لأن الكبرى ليست مقولة على الكل إذ

لا يصح أن يقال كل واحد مما يوصف بأنه متحرك بالضرورة يتقوم بالحركة حتى يتعدى إلى الإنسان والفرس وغيرهما بل التقوم بالحركة للمتحرك من حيث هو متحرك فلا تعدي إلى الحقائق التي وراء المتحركية.

ووضع ما ليس بعلةعلة غلط يختص بالخلف وهو أن يدعى أن المحال كان لنقيض المطلوب ويكون لغيره.

ضابط: فإذا أورد عليك قياس فانظر في جميع أجزائه وأسواره وجهاته ونفس مقدماته وحدودها، ثم في تركيبه أنه من أي شكل واعتبر شرائطها عساك لا تغلط إن شاء الله.

obeikandl.com

التلويح السادس

في ضوابط متفرقة بعضها عرشية فقد ينتفع بها فيما بعد وبعضها لوحي قد قدمناه من موضعه لحاجتنا إليه

ضابط في العام: أنه يلزم من صدق الأخص صدق الأعم ولا عكس، ولا يلزم من كذب الأعم كذب الأخص ولا عكس، والأعم صدقًا أخص كذبًا، والأخص صدقًا أعم كذبًا، والمتلازمان إيجابًا متلازمان سلبًا، ونقيض الأخص أعم من نقيض الأعم، ففي الشرطية المتصلة إذا كان التالي أعم فلنا أن نجعل سالبه مقدمًا، وسالب المقدم تاليه، والمتصلة موجبة صادقة، وكذا في الحمل.

والعام قد يقال بإزاء ما يجب فيه الشركة والاستغراق وهو في المحصورة الكلية وقد يقال بإزاء الكلي، والخاص يطلق على مفهومي الجزئي بالاشتراك أيضًا، ويقال: إن الحيوان أعم من الإنسان يراد به العموم الثاني، فإذا كان عام ذاتيًا لخاص فما يجب على العام لطبيعته، ويمتنع عليه، يجب ويمتنع على الخاص، وما يمكن على الخاص يمكن على العام، ولا يتعدى ما قلنا في كل واحد إلى الآخر، فإن للخواص طبائع يجب ويمتنع باعتبارها ما لا كذلك في الطبيعة العامة، والعام الأول أيضًا ما يجب على عمومه وجب على الجزئيات الحاضرة والشخصيات تحته، وكذلك ما أمكن وامتنع، ولا عكس.

والقاعدة الكلية لوجوب أمر لشيء تبطل بعدمه في جزئي منه واحد، والقاعدة الكلية لامتناع شيء على شيء تبطل بوجوده في جزئي واحد له، وقاعدة الإمكان الكلية لا يبطلها وجود ولا عدم، والقاعدة الكلية لإمكان شيء على شيء نوعي تثبت بوجوده في جزئي وعدمه في آخر، ولا كذلك في الوجوب والامتناع إلا أن يبين أنه لنفس الطبيعة في ذلك الجزئي.

والعام الأول يلزم من صدقه صدق الخاص، ويلزم من كذب الخاص كذب العام فقط بخلاف الطبيعة العامة، فإنها بعكس هذا.

ويُعلم أن العموم والخصوص خارجان عن حقيقة الشيء لتعقلها دونهما ولجواز اقتران كل واحد بطبيعة واحدة.

والكلي غير الكل؛ فإن الكلي ذهني فقط ويُعقل دون جزئياته، ويتقوم دونها ويحضر مع غيبتها ويوجد مع عدم كثير منها، وتدخل الجزئيات تحته ولا تدخل فيه ويوجد شبهه في الجزئيات، والكل مع الأجزاء بخلاف جميع هذا.

ضابط: والكلي لا يقع في الوجود؛ لأنه لو حصل لكان له هوية لا يشاركه فيها غيره، فلا كلية فلا بد من التخصص.

ضابط: قال المعلم الأول: الجهات واجب وممكن وممتنع ومحتمل، والتبس تفسير المحتمل، وكأنه أراد به الممكن الترددي، فإنا إذا لم نحقق أن الشيء واجب أو ممكن أو ممتنع، فنقول: لا نحكم عليه بالوجوب لجواز أن يكون ممتنعًا أو لإمكان أن لا يكون واجبًا، وليس هذا الإمكان هو على التفاسير السابقة، وكل جهة إذا جعلت جزء المحمول فالربط ضروري.

ضابط: الشيء إذا كان له جزآن متشابهان لا يخالف الجزء الكل بالحقيقة بل المقدار كقطعتي ماء فإن مجموعهما يشاركهما في الحقيقة، إلا إذا كان الجزآن المتشابهان لكم في نفسه كواحد، وواحد حصل منهما حقيقة تخالفهما وهي الإثنينية، وكذلك في الأشكال كدائرة من قوسين مثلًا.

ضابط: لا يصير شيئان شيئًا واحدًا إلا باتصال وامتزاج كما بين مائين أو ماء ولبن،أو بتبدُّل أحد جزئي شيء، وبقاء الآخر فيصير شيئًا آخر كالماء يصير هواء والأسود أبيض، وعلى غير ذلك لا يتحد شيئان فإنهما إن بقيا فهما اثنان أو لم يبق أحدهما أو كلاهما فلا اتحاد.

ولا يصير شيء شيئين إلا ما يقبل تفصيلًا وتفكيكًا أو هو ذو جزئين وإلا أن يبقى هو وحدث غيره فما صار هو اثنين في نفسه، وإن بطل فلا صيرورة له شيئين.

ضابط: واللا أولوية إنما تستعمل في شيء نسبته إلى الأشياء بالاقتضاء واحد لذاته من جميع الجهات أيّ ماهية كانت، وأما إذا كانت في عالم الاتفاقات والأسباب المغيبة فلا يمكن دعوى ذلك كمن قال: إن العطشان الذي عنده مياه تستوي نسبتها إليه لا يُتصور أن يشرب واحدا قط، لعدم الأولوية بالنسبة إليه، ولا يَعلم أن عدم الأولوية وإن صح بالنسبة إليه فههنا أسباب اتفاقية فلكية، ولكنها غائبة غير ثابتة تُخصص واحدًا لهيئة

سماوية اقتضت لخصوصيتها ذلك، فلا يستعمل هذا في مثل هذه المواضع ولا في الأنواع المختلفة.

ضابط لوحي:

والفرض صحيح لما يمكن في نفسه أو عند خصمك أو يمتنع، ولكن لا من جهة يبنى الكلام عليها؛ فإنه إذا كان كذا لا يجوز كمن ادعى أن شريك الباري ممكن؛ لأنا لو فرضنا وجوده لكان غير ممتنع وكل غير ممتنع ممكن فهو ممكن مثل هذا لا يجوز، والمحال من جميع الوجوه إنما ينفرض في شرطية يستثنى نقيض تاليها.

ضابط: كفاك في إثبات أن الشيء عدمي مثل السكون إنك في تصوره لا تحتاج إلا إلى استبقاء المحل ونفي شيء عنه كاستيفاء الجسم ورفع الحركة عنه.

ضابط: لا يُتصور شيئان وجود كل واحد منهما بالآخر فيتقدم كل واحد منهما على نفسه وعلى الآخر هذا محال، وقيل: إنه لا يجوز أن يكون شيئان كل واحد منهما مع الآخر ضرورة؛ فإنه إن كان لكل منهما مدخل في وجود الآخر فيتقدم عليه كما سبق، وإن كان لأحدهما مدخل فقط فيتقدم فلا معية، وإن عدم الافتقار فيصح كل دون الآخر.

وليس هذا على الإطلاق فإن الإضافات مثل الأبوة والبنوة لا يتصور وجود كل واحد منهما إلا مع الآخر. والشيئان إذا كان لهما علة خارجة يجوز أن يقيم كل واحد منهما دون الآخر ضرورة كلبنتين منحنيتين، وقد يقع مثل أن يقام كل واحد منهما مع الآخر ضرورة ولا يقوم أحدهما إلا مع قيام الآخر. وتوقف ابتلال الأرض على المطر، والمطر على الأبخرة، والأبخرة على ابتلال الأرض مثلًا ليس بدور محال؛ فإن ما توقف من ابتلال الأرض على المطر بالعدد غير ما توقف عليه المطر بالعدد فمثل هذا الدور ممكن. والله أعلم.

لقد أودعت في هذا الكتاب ما لا حاجة معه إلى غيره في هذا الفن، وفرقت ما ينبغي أن يفرّق في مواضعه، وما ليس ههنا برهانه أو جزم الحكم به لا يضرك جهله، واشتمل على رموز إن فهمتها، وغرائب ونوادر من العلم على قواعد منتخبة ليس فيها هرج ومرج. ولو حمد الدعاوي لادعيت فيه أمورًا جليلة، وإن نبهتك على قدره نخل

بأمر أعرفه، ولا تقلدني.. فالمعيار هو البرهان، وكفاك من العلم التعليمي طرفًا، فعليك بالعلم التجريبي، ولا تبذلن العلم وأسراره إلا لأهله، واتق شر من أحسنت إليه من اللئام فلقد أصابتني منهم شدائد، واذكرني في صالح دعائك، وفقنا الله وإياكم ورحمنا وآوانا، إنه سيدنا ومولانا و لواهب العقل حمدًا غير متناهي.

تم الكتاب بحمد الله وعونه

وصلواته وسلامه على سيدنا محمد خير خلقه وآله وسلم تسليمًا كثيرًا.

obeikandl.com